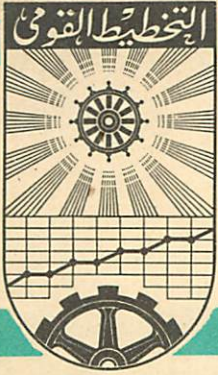


الجمهورية العربية المتحدة



مَعْمَدُ التَّخْطِيطِ الْقَوْمِيّ

١٩٦١

دائمة فعلا

مذكرة رقم ٤٦

التخطيط الاقليمي

دكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن

٣١ مايو سنة ١٩٦١

القاهرة

٣ شارع محمد مصطفى بالزمالك

نص المحاضرة التي ألقاها الأستاذ الدكتور ابراهيم حلمي عبدالرحمن
مدير معهد التخطيط القومي برئاسة الجمهورية بالنادي الرياضي بمدينة كفر الشيخ
وموضوعها " التخطيط الاقليمي " وذلك يوم ١٩٦١/٥/٣١ بدعوة من السيد أحمد
حمدي عبيد محافظ كفر الشيخ وأعضاء مجلس المحافظة وكبار الموظفين وأعضاء الاتحاد
القومي .

سيدي المحافظ - سادتي - اخواني

الحديث الذي سنتكلم عنه هذا المساء هو التخطيط الاقليمي ، وأود قبل أن نتعرض
لموضوع التخطيط الاقليمي أن نتفهم سويًا بعض الملاحظات في شأن التخطيط على مستوى نصل به
الى ادراك المعاني الرئيسية أكثر من التفاصيل الفنية ، فالمعنى الحقيقي للتخطيط دائماً هو
وجود الهدف أو وجود الغرض أو وجود الرغبة هذا هو معنى التخطيط عامة .
أما الهدف فيختلف حسبما نريد ونتخذ لذلك بغض الأمثلة :

الملك السابق مثلاً حينما كان يريد عمل تفتيش له هو في هذا يخطط لعمل هذا التفتيش
ويتخذ لذلك أساليب معينة ، وإذا كانت دولة ما تريد الحرب يكون الهدف هو الانتصار في الحرب
وتتخذ لذلك الوسائل لتحقيق هذا الهدف . إذن فالتخطيط لذاته هو تنظيم الجهود لتحقيق
هدف .

ومن أين يأتي هذا الهدف ؟ أصحاب الشأن هم الذين يحددونه .

أن الحكومة في الوقت الحاضر حكومة الثورة قد أوجدت هدفاً لم يكن موجوداً من قبل ،
لقد قالت بل وعملت بالفعل على وجود هدف عندنا جميعاً للبلد بأسرة اسمة " التنمية الاقتصادية
ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء وتوفير حاجيات الشعب " كل هذه المثل هي الهدف
وهذا الهدف هو الأساس الذي نبتدئ منه لأنه من غير وجود الهدف لا نستطيع أن نعمل وليس
هناك رجل يعمل من غير أن يعلم لماذا يعمل ؟ فالذي يعمل يبنى مدرسة أو مستشفى أو ينشئ
مشروعاً للإصلاح الزراعي مثلاً أو الذي ينشئ مصنعا لماذا يعمل ؟ ما الذي طلب منه هذا ؟

فالهدف الذى أمامنا الآن هو أننا نريد أن نزيد الانتاج الزراعى والصناعى ، نريد أن نوفر لجميع طبقات الشعب الاحتياجات الضرورية للمعيشة ونساوى بين الافراد والطبقات ، ونعطى الفرص المتكافئة للناس جميعا بحيث أننا نقيم مجتمعا فيه هذه الصفات من الرخاء والمساواة والسعادة هذا الهدف هل هو جديد ؟

نعم لأن الحكومات السابقة لم تكن تضع أمامها هذا الهدف بهذا الوضوح . الحكومات السابقة كانت تقول : نبني مدرسة لترضى أناسا معينين ، أو نعمل المشروع الفلانى لأن الناس أو بعضهم يلحون فى طلبه ويهمننا استجابة هذه الطلبات للبقاء فى الحكم .

الهدف فعلا بناء مدرسة ولكن لأى غرض ؟ لارضاء الانجليز لان الانجليز مع الملك مع الاحزاب والاحزاب تريد ارضاء أنصارها ولا تنظر للمصلحة العليا . أهداف السياسة مرتبطة بالوضع الاستعمارية والملكية والقطاعية . هكذا كانت الاهداف ، فالنقطة التى يجب أن نراها أساسا هى أن سياسة الحكومة . سياسة الدولة . سياسة الشعب الآن تدور حول تحقيق هدف نسعى كلنا اليه ونحاول بأساليب وجهود وتنظيمات مختلفة أن نحقق هذا الهدف .

نأخذ لذلك مثلا بسيطا ، ونبتدئ دائما بالشئ الذى نلمسه . الواحد منا الى ما يهدف فى الحياة ؟ يهدف لأن يكون له مصدر رزق . . . يحصل على عمل . . ونتيجة لهذا العمل يحصل على أجر أو رزق أو ربح ثم ينزل الى السوق فيشتري ما يلزمه من أكل وشرب له ولأولاده ويدفع ايجار البيت وما الى ذلك كله من دخله أو أجره ويعلم ابنه ويرجو أن يتقدم فى هذا الطريق يربح اليوم قرشا . . . وغدا قرشين . . . حتى يرتفع مستواه . هذا هو هدف الفرد ونفس الهدف الفردى هو هدف الحكومة أيضا . فالحكومة تقول أريد أن أفعل كذلك بالنسبة للدولة كلها تريد للناس توافر الفرص للعمل والكسب وتوافر الاشياء التى تلزمهم فى الاسواق لتحقق لهم عيشة رخية كريمة .

بهذا يكون هناك توافق بين الهدف الفردى وبين هدف الحكومة كلها وإذا كان هناك توافق فى الهدف بين الفرد وبين الحكومة يكون من الممكن أن نعمل سويا لأننا كلنا نسعى الى شئ واحد . الحكومة تعمل مجهودا ليجد كل منا عملا ورزقا وسكنا يجد وسائل الحياة ، يطمئن الى تعلم أولاده ومستقبلهم ، يطمئن الى كرامة بلده . هنا إذن وحدة الهدف وما دام هنا وحدة الهدف يكون من الممكن أن نعمل سويا لأننا كلنا يجمعنا هدف واحد .

هل هذا كان ممكنا فى حكومات ما قبل الثورة ؟ واضح أنه لم يكن ممكنا لأنه لم تكن هناك وحدة فى الهدف صحيح أن كل واحد كان يسعى كما نسعى الان الى التعلم والوظيفة أو التجارة أو العمل أو الانتاج يسعى لنفس الاشياء . لكن الحكومة ان ذاك لم تكن تسعى لمصلحة الشعب فلم يكن من الممكن أن يتفق الشعب والحكومة على غاية وهدف .

ان الشريكين المختلفين لا يسيران أمور تجارة ، ونحن اذا اجتمع منا خمسة أو ستة أن لنسـمـ نتفق في آرائنا فلن نفعل شيئا فالشعب والحكومة كانوا شركان مختلفين ولذلك كان كل واحد يسير في اتجاه الحكومة في جهة والملك في جهة والاحزاب في جهة وكل واحد يسعى في اتجاهه ولذا كان يتعذر اقامة ما نسميه " التخطيط القومى " الذى يقوم على وحدة الهدف والتعاون لم يكن التخطيط القومى ممكنا لعدم وجود الهدف ، واليوم زالت هذه العقبة ، فقد أمكن أن نجلس اليوم شعبا وحكومة متفاهمين على غاية وهدف لا فرق بين حاكم ومحكوم تتباحث فى امكانياتنا وما يمكن أن نفعله فى اطار تلك الامكانيات وكيف نفعله وبعملية التفاهم هذه بين الشعب والحكومة يمكن السير فى طريق واحد يحقق لنا هذا الهدف .

ورب سائل يسأل وهل وقع هذا بالفعل ؟ والجواب نعم فقد جلسنا سويا شعبا وحكومة نتفاهم ونتدارس مصالحنا واتفقنا وكتبنا هذا الاتفاق حدثت عدة اجتماعات بين الشعب والحكومة وضعت فيها اتفاقية هى خطة السنوات الخمس وهى عبارة عن اتفاق بين الشعب والحكومة يمثل ما يجب أن يعمل وما يجب أن نسعى لعمله يستفيد الشعب وتحقق الحكومة أغراضها التى هى نفسها أغراض الشعب .

هذا هو التعبير الواقعى الحقيقى لما يسعى خطة السنوات الخمس ولا بد أن الكثيرين من حضراتكم قد رأى هذا الكتاب وبه مشروعات عديدة وتفاصيل فنية وأنا لن أتكلم فى التفاصيل الفنية .

اعتبروا هذا تعاقد كما يتفق ثلاثة أو أربع على كتابة عقد اتفاق بينهم على تنفيذ أشياء ونحن مثلا نريد أن نبني السد العالى نريد مياه الرى أو نريد الاراضى الزراعية ، ننشئ المدارس ، نريد أن ننشئ طرقا نريد زيادة الانتاج ، زيادة التصدير هذه اتفاقية نريد عملها لكنها لا تعمل اعتبارا لأنك لا تقدر على تنفيذ هذه الاشياء كلها لان كل شئ يعتمد على الآخر بناء السد العالى يريد ما لا ويريد خبرة أجنبية لأننا لم نبين قبل ذلك سدا عاليا ويريد آلات وأجهزة ومولدات كهربائية وما الى ذلك . . . وأنت اذا كان لديك قطعة أرض تريد بثائها تجلس مدة من الوقت تفكر بينك وبين نفسك فى هذه الرغبة فتكون رأيا مبدئيا ثم تأتى بمهندس معمارى وتعرض عليه الأمر وتفهمه أنك كصاحب شأن تريد بناء بيت ، فيقول لك المهندس بعد البحث لو كان البيت على الوضع الفلانى لتكلف ألف جنيه مثلا ولو كان رسمه كذا لتكلف خمسة آلاف جنيه وأنت بعد ذلك صاحب الشأن الذى يحدد الرغبة أو الهدف أو الطرف الآخر فهو صاحب الصنعة المنفذ فاذا عرضت عليه أن ينفذ رسما يتكلف الكثير ينصف المبلغ ربعه فسيعترض ويمتنع وأنت بعد ذلك صاحب الشأن فى قبول رأيه أو رفضه .

ونحن اذا نظونا الى خطة السنوات الخمس وجدنا فيها تقريبا حوالى ١٤٠٠ مشروع وبعض هذه المشاريع ضخمة جدا كالسد العالى وبعضها صغير كوصف طريق ب ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيهه مثلا أو بناء مصنع بنصف مليون جنيهه وبعض مشروعات تتكلف خمسون مليون جنيهه وبعضها ١٠٠ مليون . . .

فلدينا ١٤٠٠ عنوان لمشروعات لابد من التوفيق بينها فالرجل الفنى فى الزراعة والفنى فى الصناعة والفنى فى التعليم والفنيون فى كل ناحية أخرى لابد من بحثهم كل هذه الامور كم تحتاج من مالدينا من الامكانيات يكفى أم لا وكم من المدة يمكن تنفيذ هذه المشروعات ثم بعد ذلك تذهب نتيجة البحث من الفنيين الى صاحب الشأن وصاحب الشأن هنا هو الحكومة التى تمثل الشعب . والخطة هى نتيجة هذه المناقشة بين الفنيين وبين أصحاب الشأن الذين يمثلون الشعب . اننا نأمل اذا نفذت الخطة الخمسية أن تحدث نتائج سارة واننا نسمع فى الصحف والاذاعة أنه سيتضاعف الدخل القومى .

وربما يسمع رجل الشارع أو غيره يقول : ما الى ومضاعفه الدخل القومى ؟ وماذا يعود على منه ؟ اننى أريد أن أكل وأشرب . هذا الكلام وان بدا فى ظاهره أنانيا فهو فى الحقيقة غير أنانى لان هذا الذى يتكلم وهو واحد من أفراد الشعب واذا تكلم كل فرد مث أفراد الشعب كان الشعب كله يتكلم ويكون الشعب ان ذلك يبحث عن فائدة من الخطة .

والرد على هذا السؤال أن مضاعفة الدخل القومى تعنى أن هنا موارد أكثر فى البلد يمكن أن تزيد بها الاكل الموجود والشرب الموجود والمساكن الموجودة والمدارس الموجودة وزيادة الموارد التى تخص الاجيال القادمة .

اذن فعبارة الدخل القومى ومضاعفته حين نحللها نراها تتفق والأهداف الفردية لكل منا ولهذا فان هدف مضاعفة الدخل ليس أكثر من تعميم مختصر لزيادة الطعام والشراب والكساء والسكن والخدمات وأدواتها وآلاتها .

وان أخوانى الفنيين الموجودين هنا أقدر منى كل فى ناحيته على فهم النواحي الفنية لذلك فهناك مختصون فنيون فى كل ناحية يبحثون فى المسائل الفنية الخاصة بالتخطيط ، ولقد بدأ تنفيذ الخطة من سنة تقريبا . وتبعا ترون حضراتكم تقارير وبيانات عن نتيجة التنفيذ .

وأود أن أقول أن نتيجة التنفيذ لا يلزم أبدا أن تكون عظيمة جدا . فرمما ظهر في التنفيذ عقبات ما حالت دون الوصول للكمال المرسوم نتيجة نقص في امكانياتنا مثلا في ناحية ما أو غيرها . فما دام الاساس للاتفاق والتفاهم وكان الهدف بذلك واضحا وله نتيجة أماننا لا بد أن نعتبر أنفسنا في تجارب نمرسها ونستفيد منها . ناظرين الى احتياجاتنا وندرس ما نفذ من خطتنا وهل كان ممكنا أن نفعل أكثر مما فعلنا ، وهل هناك صعوبات من واجبتنا أن ندللها ؟ وهذا الموضوع الذي ينقلنا الى عنوان المحاضرة .

وأرجو ألا نعتبر عنوان المحاضرة طلسمًا من الطلاسم وان عملية المناقشة والتفاهم التي ذكرتها لحضراتكم في حديثي كانت تتم في القاهرة بالنسبة للجمهورية أو الاقليم الجنوبي وقد أسمينا هذه العملية التخطيط القومي أي أننا قد أخذنا الدولة كلها كوحدة ونريد أن ننظر المشروعات التي تتناسب بالدولة كلها .

وسيادة المحافظ كان مسئولا واشترك في لجنة التخطيط في المؤتمر العام الأول للاتحاد القومي للاقليم الجنوبي ومؤتمر الاتحاد القومي العام للجمهورية في يولية ١٩٦٠ ناقش خطة السنوات الخمس بالنسبة للجمهورية كلها كانت المناقشة وكان الكلام كله على مستوى الجمهورية كلها . والان كجزء من هذا العمل وتحسين في هذا الموضوع نريد أن تتم المناقشة في كل محافظة وفي كل جزء من أجزاء الدولة وليس معنى هذا أننا سوف لانعمل الخطة الكاملة كلها لكننا نريد أن يدرس الناس رغباتهم وكيف يمكن أن نحقق وكيف يمكن أن ننظم هذه الأمور وتقترحوا برامج العمل المنظم للمحافظة التي نحن فيها ثم ننظر الى المحافظات الأخرى التي تعد برامجها وعند تجمع هذه البرامج ننظر اليها هل هي متفقة مع بعضها أم لا . ومنها تبني الخطة القومية كلها . نفرض أن كفر الشيخ تريد أن تبني ١٠٠ ألف وحدة سكنية وكل محافظة طلبت هذا ولا يوجد أسمنت يكفي فلا بد أن نعود فننظر الى موارد الاسمنت أو الطوب أو الحديد والأيدى العاملة التي تبني البيوت في الجمهورية كلها ونعيد توزيعها لكن لا بد أن كل مواطني كل محافظة مسن المحافظات يقولون ما يريدون ويوضحون ما يمكن أن نعمله فالتخطيط الاقليمي هو متابعة وتفصيل وتحسين في عملية التخطيط القومي .

نضرب مثلا لذلك في الزراعة صاحب الارض يقول أريد أن أزرع هذه القطعة تمطنا وهذه قمحا والثالثة كذا والرابعة كذا ثم يأتي الزراعيون ليروا في هذه العملية والاجراءات اللازمة لها فهناك

مناقشة اجتماعية ومناقشة تفصيلية والتخطيط الاقليمي هو نقل مسئولية المناقشة والبرامج والاتفاق عليها وعلى تنظيم الجهود من المستوى العام الى المستويات الاقليمية على أن هذه العملية بعد أن تتم في كل منطقة يعاد تنسيقها مع غيرها لان كل منطقة كوحدة غير مستقلة عن الثانية في الوضع الذي نحن فيه .

ولاسباب تاريخية دائما حين نتكلم عن المشروعات يخطر في ذهننا المشروعات التي تعلمها الحكومة مثل انشاء مدرسة أو مستشفى أو خط سكة حديد نتصور دائما أن المشروعات هي ما تتعلق بالحكومة بينما كتاب الخطة الذي اشرت اليه . . . أما الآن فالمشروعات تنفذها الحكومة وينفذها رجال الصناعة ورجال المال وصغار المدخرين والافراد وجموع الشعب ولم تعد فقط تنمية حكومية فحسب .

وان شاء الله تباعا ستجدون سنة بعد سنة أن التخطيط الاقليمي صار حقيقة بحيث سنجدها في أقل من سنتين وفي هذا المكان ان شاء الله كتابا اسمه الخطة الاقليمية لمحافظة كفر الشيخ وتناقشون فيه وترون ما يعمل وما يعمل أى سيكون فيه ٢١ كتابا تحتوى كل منها على خطة لكل اقليم .

فالخطة ليست ماتفعله الحكومة ولكن ما تفعله الناس أيضا وحين يقول كل اقليم وكل واحد نريد مدارس نريد مستشفيات وتبحثون من أين نأتى بالمال وننظر اذا وضعنا أموالنا جميعها في المدارس والمستشفيات كيف نأكل ونشرب ومن أين نأتى بالمال لبنى المصانع ونريد بضائع ونريد زيادة الانتاج الزراعى فيزهد القمح والقطن تعود بعد هذه النظرات فنقول لا ضرورة للمدارس الكثيرة والمستشفيات الكثيرة يمكن أن نقلل من تلك ونضع بعض المال في مشروعات الري والزراعة ومشروعات مقاومة الآفات وبناء الصوامع وانشاء المصانع ومشروعات التصدير الخ . . . لكى تأتى لنا نبني به المدارس والمستشفيات والطرق والسينمات ونزود بها الاستهلاك ونشترى بها واد يوهات وملابس الخ

فإذا العملية في حاجة الى توازن قد يكون خافيا علينا لأننا نتصور لاسباب تاريخية أن الحكومة تعمل كل شئ وكأن الحكومة عندها خزانة كبيرة جدا لا يخصى ما بها من مال فتحن نطلب والحكومة تخرج الاموال من الخزينة . يجب أن نعلم أن مال الحكومة هو مالنا وحين تنفقه الحكومة تنفقه علينا فإذا وضعت الحكومة في ناحية ما وتركت النواحي الاخرى فان الذى يصاب بالضرر نتيجة لذلك هو نحن .

لقد اتفقنا على هذا الهدف شعبا وحكومة فحين نطالب بمدارس ومستشفيات وغيرها من الخدمات لا بد أن ندرك أنه إذا كان المستشفى يتكلف ١٠ آلاف جنيه فمعنى ذلك أن أحسن طريقة لاستخدام العشرة آلاف جنيه هي أن نوضع في مستشفى وأننا بحثنا كل الاحتمالات الأخرى ووجدنا أن المستشفيات تأخذ هذا النصيب وأن المصانع تأخذ نصيب كذا والمزارع كذا والري كذا وزعنا حينئذ مجهودنا ولو قمنا فقط نطالب كأفراد فلن نزيد الانتاج إذ لا بد من التوازن بين الخدمات بين التعليم والصحة والموارد الزراعية والصناعية وأنا كفرد لا بد أن أراعى هذا لأن أى تصرف سيء في هذا التوزيع سينعكس على كفرد هذه هي مرحلة المناقشة وقد أعطيتكم مثلا مناسباً لذلك مسألة الرجل الذى يريد أن يبنى بيته فالرجل الذى معه ١٠ آلاف جنيه ويريد أن يستثمرها قد يرى البعض أن يضعها في مصنع فإذا كان الربح ٥٠% فمعنى ذلك أنها ستدر له ٥٠٠ جنيه سنويا .

ورجل آخر يرى أن يضع العشرة آلاف جنيه في البنك وفي الأرض ويبحث له عن عمل يأتى له ٥٠٠ جنيه كذلك في نفس الموقف يزيد دخله ونحن كشعب نريد هذا الوضع غير أن المسألة أننا كشعب نريد زيادة إيراداتنا نفعل كل ما من شأنه أن يؤدى لزيادة رأس المال فعندنا أرض زراعية وكتاب الخطة يقرر أن جميع زراعة الاقليم الجنوبي يصل انتاجها الى ٤٠٠ مليون جنيه لا بد أن نسعى الى زيادتها الى ٥٠٠ ، ٦٠٠ ماذا نفعل ؟ عندنا ٦ مليون فدان نريدها ٧ مليون وثمانية ملايين . ما الطريقة لهذه الزيادة ؟ فكرنا في بناء السد العالى الذى يوفر لنا المياه التى نصلح بها الاراضى فتصل ٦ مليون الى ٨ وكاننا اشترينا للبلد ٢ مليون فان يزيد بها ملك البلد وحين يكون عندنا رأس مال نحول رأس المال الى ايراد أى نزيد الايراد عن طريق زيادة رأس المال .

وفي الصناعة نرى أنها كما يروى كتاب الخطة تصل إيرادات الصناعات بالمحلة الكبرى وكفر الدوار والحديد والصلب والبتروك ومصانع النسيج التى هنا وهناك والتى هي ملك للشعب وملك للحكومة تصل الى ٢٠٠ مليون جنيه هذا جميل ولكن لا يكفي . يجب أن نفكر في زيادة الـ ٢٠٠ مليون جنيه الى ٤٠٠ ، ٥٠٠ ونبحث في جميع الاجراءات التى تؤدى الى ذلك وتبذل الجهود اللازمة ، كما نفكر في تحويل الارض البور الى أرض صالحة للزراعة يجب أن يعمل الشعب لنصل الى هذا وننفذ مشروعات الري والاستصلاح والاستزراع الى مشروعات التصدير . الخ .

وقد مر من الخطة الخمسية سنبة وقيت أربعة ولو نفذنا كل ما جاء بهذه الخطة في هذه المدة لتحقت الاهداف ونتج عن ذلك أن الزراعة تزيد ٢٥% كما ستزيد الصناعة ٨٠% كما تزيد أنواع الانتاج الأخرى ٤٠% . هذا يحدث لو نفذنا كل الألف وأربعمائة مشروع الواردة في الخطة . ان هذا ليس مجرد كلام ولكنه مفصل في كتاب الخطة بمعنى أن القمح يزيد كذا والقطن يزيد كذا والغزل يزيد كذا والسيارات تزيد كذا . أن المسألة ليست مسألة تدبير مال وانما مسألة عمل — يؤدي دائما الى الزيادة في الاشياء الموجودة فزيادة الزراعة معناها زيادة المحاصيل المنتجة منها وترتب على ذلك زيادة اللحم والمواشى والألبان وحين نقول زيادة الانتاج الصناعى فمعنى ذلك زيادة السلع الصناعية ، وليس هم الحكومة الآن أو غرضهم أن نتخلص من الشعب بالضغط عليه أو بالشدة أو تبقى في كراسى الحكم وتجمع الثروات وتبنى القصور والعمارات والتي ترون بعضها في كفر الشيخ مثلا والتي كانت أثرا من آثار الاقطاع كما كان الحكام السابقون يفعلون — الحكومة الان تفسح المجال للشعب وتشركه في مناقشة أموره لان كل شئ ملك له فلا بد من أن يناقش الخطة مناقشة كاملة . ويجب أن تبدأ المناقشة الاقليمية ثم المناقشة على مستوى الجمهورية وكون هذه المناقشات لم تبدأ في الماضى فلان نظام الادارة المحلية والاتحاد القومى والهيئات الشعبية لم يكن قد قام الا في هذا العام .

ويتكوّن مجلس القرية ومجلس المدينة ومجلس المحافظة وكون كل منها نشط وحين يكتمل لجميع أفراد الشعب شعورهم بأنهم أصحاب الشأن قادرين على التعمير عن طلباتهم في تفكير حقيقى ناضج لا تكون الحكومة طرفا منفصلا عن الشعب حين تنم المناقشة على جميع المستويات يتم التخطيط الاقليمى على مستوى المحافظة وعلى مستوى المركز وعلى مستوى القرية وكل هذه التخطيطات تمسك بعضها مع بعض في الخطة الخمسية التى تمثل الرغبات والواجبات معا وليست الرغبات فقط .

المسألة مسألة منافع وواجبات ندفع من مجهودنا وأموالنا واهتمامنا مقابل هذا نحصل على كذا وكذا (هذه هى بنود الاتفاق الذى وقعته الحكومة مع الشعب في صورة الخطة . وإذا تم التخطيط الاقليمى على هذه المستويات المختلفة تدريجيا نستطيع أن نقول أن التخطيط العام هو تنظيم كتعاقد بين الشعب والحكومة لتنظيم مجهوداته . والذى يريد زراعة أرض لا بد من أن يقدم مجهودا ووقتا ليتم له ما يريد ومن باب أولى الدولة

التي تريد التقدم تعمل والمسألة ليست مجرد حبر على ورق وكذلك التنمية التي نقصد هنا تحتاج في تحقيقها الى وقت ومجهود والاتجاه الى التوسع في نظام الادارة المحلية والاتجاه الى المشاركة مع الهيئات الشعبية مع اتجاه التخطيط والتنمية لا بد أن تتلاقى تدريجيا في السنوات القادمة نحو هذا الهدف حتى أننا كشعب يمكن أن نحقق الاغراض التي نريدها .

وأود أن أقول قبل أن أنتهى من هذه النقطة أننا نعرف ما حصل لحكومة مصر من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٥٢ لم تنفق مليما واحدا على زيادة الصناعة في البلد ، حكومة المملكة الخديوية في ٥٠ سنة لم تبني مصنعا واحدا لان الحكومة كانت تقول مالى والصناعة بلدى غير صناعية لماذا بنى المصانع وحتى قامت الثورة كان التمويل والبنوك والتأمين في أيدي الاجانب والجنية والورق نفسه كان يطبع في شركة اسمها البنك الاهلى في لندن .

ولم يكن أحد من الشعب منتبها فيقول يجب أن تكون البنوك في أيدينا يجب أن تقوم لنا صناعات لان الوعي العام لم يكن موجودا ، فأهمية التمويل والتوسع الزراعى والصناعى والتعليم لم تكن واضحة وأصحاب السلطة كانوا متمتعين وحدهم .

وكان الامتيازات الاجنبية موجودة لسنة ١٩٤٨/٤٧ لقد اتفق على الغائها سنة ١٩٣٦ ولغاية سنة ١٩٤٨ كان آخر آثارها على شكل المحاكم المختلطة قائم ، والحكومة لم تكن تستطيع فرض ضريبة الا اذا وافقت ١٤ دولة على ذلك .

تصور حين يضربنى " خواجه " وأنا ماشى فى الشارع لا يستطيع رجل الشرطة أن يفعل لى شيئا وأمره فقط لقنصليته . وماذا ستفعل فيه ؟

لقد كنا غرياء فى هذا البلد وقد كان الشعب مستغلا تخريج أمواله الى الخارج واذا كان أحد من حضراتكم زار أثينا فانه قد رأى متحفها الفنى الذى يعتبر من أحسن متاحف العالم . ففى المتحف تحف كثيرة وآثار تقدر بحوالى ٧ مليون جنيه . هذا المتحف لم تدفع فيه الحكومة اليونانية مليما واحدا ان شخصا يونانيا واحدا كان غنيا يهوى الآثار فأخذ يجمعها ووضعتها فى سراى كبيرة . ولما مات وهبها كملك عام فى أثينا .

وهذا الرجل كان تاجر قطن فى مصر وأخرج سبعة ملايين جنيه من بلدنا وليس هذا كل ماخرج

كم من الملايين خرجت ثم في الوقت نفسه يقولون لنا ليس عندكم أموال تبني بها مصانع وأنتم فقراء •
اطلبوا الى شركة مصر الجديدة أو شركة لبيون تسلفكم ٤٠ ألف جنيه لتعملوا بها الترام • وكانت
الشركات الاجنبية تظهر كمنقذة للاقتصاد المصرى وتستثمر أموالها وفي الوقت نفسه تقام بأموال
الشعب ملايين الجنيهات من الثروات في الخارج •

هذه الاوضاع كانت موجودة أما اليوم فقد أزيلت فلا مال يخرج الى الخارج ولا مال يدخل
بقصد الصيد كما كان يحدث • كانوا يلقون لنا بالطعم في مثل شركة مصر الجديدة أو شركة
قناة السويس مائة سنة والشركات الاحتكارية تستغلنا لحساب الاجانب • كوننا نأخذ قروضا تسدد
على أقساط لا مانع لكن لا يكون ذلك طعما للاستغلال ؟ لا فقد انتبهنا والحكومة لم تعد
تقعد ساكنة ترك الارض الزراعية لا تزيد مساحتها وثمنها يزيد بالمضاربة والايجار يزيد على الفلاح
والذين يشترون الارض هم أصحاب الاملاك والاغنياء •

هكذا كانت الحال فماذا حدث ؟ الان نخصص ١٠٠ مليون جنيه سنويا لازم نبني به
مصانع بعد أن قعدنا من خمسين سنة نفعل شيئا • فرق كبير والعملية عملية تغيير فظيعة •
وأى انسان ليس بنفسه ويستطيع أن يقارن بين مصر قبل الثورة وبينها بعدها وليست المسألة
شكلية فقط بمعنى أننا غيرنا الملك برئيس جمهورية • هذا التغيير حدث حقيقة لكن معنى
هذا أن رئيس الجمهورية يعنى الشعب في هذه الحالة • أما الملك فكان يعنى الطبقة الحاكمة
الطبقة الاقطاعية الاجانب فرق كبير لا مجرد أننا كنا نقول يحيا الملك واليوم نقول يحيا رئيس
الجمهورية •

هذه بين أيديكم المصانع والمزارع والمستشفيات والمباني وقناة السويس والسد العالى
والمشروعات الضخمة •

ان كثيرا من حضراتكم يذكر ١٩٣٠ لما كانت الاراضى الزراعية في هذا البلد مرهونة وضاعت
الارض سنة ١٩٣٢ • أذكر هذا وكان على يدى نوجرفان الارض ٨ جنيه والقدان عليه قسط
للبنك ١٠ جنيه وأن البنوك الثلاثة كانت ماسكة ¼ الاراضى الزراعية •
هل بلد كهذا بهذا الوضع الذى كان فيه بعد بلدا ؟ لقد كنا أيها المواطنون كما قلت نعيش
غرباء في ديارنا معدمين مستغلين وكان فيه مع هذا الحكومة وأحزاب وبرلمان وصحف وتصفيق وهتاف •

أما اليوم فقد تغير كل هذا ، تغير في ٧ سنوات أو ثمانية . حدثت أمور كثيرة تغيرت فيها جيداً في السياسة الداخلية والخارجية . في السياسة العربية والافريقية . في انتهاء الاحتلال في كذا وكذا . وفي المجال الدولي سبع سنوات من العمل المنظم المخلص أدت إلى تغيير أساسي في وضعنا في العالم وفي وضعنا داخل بلدنا . وفي تفكيرنا وفي أعمالنا .

وندعو الله أن يطيل عمرنا ويمنحنا الصحة والقوة ويستمر النجاح في السبع سنوات القادمة التي ستكون باذن الله أحسن من الماضية . لاننا الآن نملك أمورنا بأنفسنا واكتسبنا خبرة وأماناً عمل أكثر سيحدث .

في سنة ١٩٥٣ كما نتكلم عن الإصلاح الزراعي وكفر الشيخ من الجهات التي تعرف الإصلاح الزراعي جيداً نظراً لانتشار الاقطاعات الملكية فيها . وكان الإصلاح فكرة واليوم صار عملياً وحدث التطور . ليس فقط في الإصلاح الزراعي ولكن في الانتاج الزراعي كذلك .

لم يكن في سنة ١٩٥٣ نستطيع أن نفكر فيما سيحدث سنة ١٩٥٨ أما اليوم فنحن نقول أن شاء الله باذن الله سنة ١٩٦٥ سيحدث كذا وكذا بعد دراسة وتفكير وسنة ١٩٧٠ يحصل كذا باذن الله ونرسم لأنفسنا الطريق . طريق المستقبل . وتدير أمور المستقبل هذه نشرحها بطريقة مبسطة افترض أن سائق السيارة هو صاحبها فهو طبعاً يعرف وهو راكب فيها إلى أين هو ذاهب فهو مالك العربة وقائدها وهو الذي يسيرها ويوجهها .

ويختلف الأمر لو كنت راكباً فقط من ركاب العربة وسائقها لا يعطيك فرصة السؤال أو الاعتراض وأنت متقيد مكم فمن الطبيعي أنك لا تعرف ماذا سيحدث لك ولا يقيدك إلا حريتك أولاً هكذا كنا بالأمس راكباً في عربة يقودها أعداؤنا أما اليوم فنحن الذين نقود العربة ونحن أصحابها العربة هي الدولة والأعداء هم المستعمرون والملك وخط السير هو الخطة العامة .

ولم يكن أحد فينا يحاول أن يفكر لمصلحة البلد لأنه يشعر بأنها ليست بلده غريب فيها لان خيرها صاير لغيره من الدخلاء .

فنحن نسير بالبلد أي نسير بالعربة التي نملكها ونعرف أين تسير ونرسم لها خط السير يميناً أو شمالاً أو نوقف العربة أو نسيرها كل ذلك وفق مصلحتنا ومتى شئنا وبذا يكون لنا هدف .

وكما بدأت لحضراتكم اذا كان الهدف هدف الحكومة والشعب واحدا على جميع المستويات
 أمكن أن نعمل ونتسابق وأن نصل الى تنفيذ الخطة والحمد لله توحد هدفنا والتقينا .
 ومرة أخرى أكرر الشكر للسيد محافظ كفر الشيخ على ما أتاح لنا من الفرصة لكي
 اجتمع بحضراتكم وأرجو كل التوفيق لسيادته وللسمادة أعضاء
 مجلس المحافظة ولجميع المواطنين في هذه المحافظة وفي جميع المحافظات .
 وكل عام وأنتم بخير

ع ١٠